# جمهورية مصر العربية

## معهد التخطيط القومي

## الحلقة الأولى من نشاط المتابعات العلمية

## للعام الأكاديمي 2025/2024

**تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024**

**التمويل من أجل القضاء على الجوع**

**وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية**

**الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - FAO**

## المتحدث


### أ.د. سحر البهائي

**أستاذ الاقتصاد الزراعي- مدير مركز التخطيط والتنمية البيئية**


## منسق النشاط


### أ.د. عزيزة عبد الرزاق

**الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية**


**الثلاثاء 1 أكتوبر 2024**

# فريق عمل نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2025/2024


## أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

منسق النشاط والمشرف العلمي

## أ. محمد حسنين عبد الرحمن

مدرس مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

محرر التقرير

## أ. أمل سرور

مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

## د. طارق طاهر

أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

## أ. محمد النجار

سكرتير مركز السياسات الاقتصادية الكلية-سكرتارية فنية

عقد معهد التخطيط القومي يوم الثلاثاء 1 أكتوبر 2024 أولى حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2025/2024. والتي قدمت فيها الأستاذة الدكتورة/ سحر البهائي - أستاذ الاقتصاد الزراعي- مدير مركز التخطيط والتنمية البيئية عرضًا لتقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024: التمويل من أجل القضاء على الجوع و انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية" والصادرعن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - FAO.

يعرض تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2024 آخر المستجدات حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تقديرات محدثة حول تكلفة النظم الغذائية الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها. وحذر التقرير من أنّ العالم لا يزال بعيدًا جدًا عن تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويُظهر التقرير أن العالم قد تراجع 15 عامًا إلى الوراء، إذ بلغت مستويات النقص التغذوي معدّلات قريبة مما كانت عليه خلال الفترة 2008-2009.

ورغم إحرازبعض التقدم في مجالات محددة مثل الحد من التقزم وزيادة معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية، أوضح التقرير أن عددًا هائلًا من الأشخاص لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مع ثبات مستويات الجوع العالمية للعام الثالث على التوالي. فقد عانى ما بين 713 و757 مليون شخص من النقص التغذوي في عام 2023، بزيادة تقارب 152 مليونًا عن عام 2019.

جدول (1): توزيع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية

| | 2015 | 2020 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|
| العالم | 570.2 | 669.3 | 723.8 | 733.4 |
| | %7.7 | %8.5 | %9.1 | %9.1 |
| آسيا | 336.3 | 361.7 | 386.5 | 384.5 |
| | %7.5 | %7.8 | %8.2 | %8.1 |
| أفريقيا | 192.1 | 256.5 | 284.1 | 298.4 |
| | %16 | %18.8 | %19.9 | %20.4 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 32.5 | 42.2 | 43.9 | 41.0 |
| | %5.2 | %6.5 | %6.6 | %6.2 |

المصدر: تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024: التمويل من أجل القضاء على الجوع و انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

## أمر صعب المنال

وأظهر التقرير أن نسبة السكان الذين يواجهون الجوع في أفريقيا واصلت ارتفاعها بمعدل 20.4 في المائة، فيما ظلت ثابتة في آسيا بنسبة ارتفاع 8.1 في المائة، لكن هذا يظل تحديًا كبيرًا إذ تضم المنطقة أكثر من نصف من يواجهون الجوع على مستوى العالم.

وأشار إلى أن الحصول على غذاء كاف لا يزال أمرًا صعب المنال لمليارات الأشخاص. ففي عام 2023، عانى نحو 2.33 مليار شخص حول العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وهو عدد لم يتغير كثيرًا منذ أن شهد ارتفاعًا حادًا في عام 2020 إبان جائحة كوفيد-19.

**شكل (1): تطور عدد الذين يعانون من سوء التغذية**

المصدر: تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024: التمويل من أجل القضاء على الجوع و انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ونبه التقرير إلى أن عدم القدرة على الوصول الاقتصادي إلى الأنماط الغذائية الصحية تظل مسألة حرجة تؤثر على أكثر من ثلث سكان العالم. وأوضح التقرير كذلك أن معدل انخفاض الوزن عند الولادة استقر عند حوالي 15 في المائة، فيما تراجعت نسبة التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة إلى 22.3 في المائة، لكن لا تزال هاتان النسبتان أقل من الغايات المنشودة.

وأظهرت التقديرات الجديدة للسمنة لدى البالغين التي وردت في التقرير زيادة مطردة على مدى العقد الماضي، بينما شهد العبء المزدوج الناتج عن سوء التغذية – انتشار نقص التغذية بالتزامن مع انتشار الوزن الزائد والسمنة – ارتفاعًا كبيرًا على مستوى العالم وبين جميع الفئات العمرية.

## الفجوة في التمويل

يشدد موضوع التقرير لهذا العام، وهو "التمويل للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية" على أن تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة يتطلب نهجا متعدد الأوجه يتضمن تحويل النظم الزراعية والغذائية وتعزيزها، ومعالجة أوجه عدم المساواة، وضمان الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة والمتاحة للجميع.

وقال مديرو ورؤساء الوكالات الخمس التي أعدت التقرير" إن تقدير الفجوة في التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية وحشد طرق التمويل المبتكرة لسد هذه الفجوة، يجب أن يتصدرا قائمة أولوياتنا ."وأشاروا إلى أن كلفة السياسات والتشريعات والتدخلات الرامية إلى القضاء على الجوع وضمان حصول جميع الأشخاص على غذاء آمن ومغذٍ وكافٍ، والقضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، قد تبلغ عدة تريليونات دولارات أمريكية.

وأضافوا" لا يشكل تكبد هذه الكلفة الآن استثمارًا في المستقبل فحسب، وإنما واجبا علينا الوفاء به أيضا. ونحن نسعى جاهدين إلى ضمان الحق في الغذاء الكافي والتغذية لأجيال الحاضر والمستقبل."

ويسلّط التقرير كذلك الضوء على أن الحصول على غذاءٍ كافٍ لا يزال أمرًا صعب المنال لمليارات الأشخاص. ففي عام 2023، عانى نحو 2.33 مليار شخص حول العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وهو عدد لم يتغير كثيرًا منذ أن شهد ارتفاعًا حادًّا في عام 2020 إبّان جائحة كوفيد-19. ومن بين هؤلاء، عانى أكثر من 864 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي أنهم أمضوا يومًا كاملًا، أو أكثر في بعض الأحيان، من دون تناول أي طعام. وظلَّ هذا العدد مرتفعًا منذ عام 2020، ورغم التحسن الذي شهدته أمريكا اللاتينية، لا تزال تحديات أكبر قائمة خاصة في أفريقيا حيث يعاني 58 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد.

جدول (2): المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| المساعدات الإنمائية الرسمية العالمية لجميع قطاعات المعونة (مليار دولار) | 305 | 310 | 312 | 362 | 354 |
| قيمة المساعدات للأمن الغذائي والتغذية | 72 | 74 | 77 | 81 | 77 |
| % المساعدات للأمن الغذائي والتغذية | %23.6 | %23.9 | %24.7 | %22.4 | %21.8 |

المصدر: تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024: التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

**ويكشف التقرير، أنّ أكثر من 2.8 مليارات شخص عجزوا عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2022. ويبرز هذا التفاوت بشدة في البلدان المنخفضة الدخل، حيث إنّ 71.5 في المائة من السكان غير قادرين على تحمل كلفة نمط غذائي صحي مقارنة مع 6.3 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل. ومن اللافت للنظر أن العدد في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا قد انخفض عن المستويات التي سادت قبل الجائحة، بينما شهد ارتفاعًا كبيرًا في أفريقيا.**

## الرسائل الرئيسية للتقرير

1. لا يزال العالم بعيدًا كل البعد عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء التام على الجوع، حيث لا يزال معدل انتشار النقص التغذوي في العالم عند المستوى نفسه تقريبًا على مدى ثلاث سنوات متتالية بعد تسجيله زيادة حادة في أعقاب جائحة كوفيد19.
2. توقف التقدم أيضًا باتجاه تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في ضمان حصول الجميع بشكل منتظم على غذاء كافٍ.
3. يلقي الفشل في تحسين الأمن الغذائي والتقدم غير المتكافئ في إمكانية الحصول الاقتصادي على أنماط غذائية صحية، بظلالهما على الآمال المعقودة لتحقيق هدف القضاء التام على الجوع في العالم قبل ست سنوات من الموعد النهائي في عام 2030.
4. تم إحراز بعض التقدم باتجاه تحقيق هدف القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، مع تحسّن معدل الانتشار العالمي للتقزم والهزال لدى الأطفال دون الخامسة من العمر والرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرُضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر.

5. يتطلب تحقيق المقصدين 1 -2 و 2 -2من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية زيادة التمويل الفعال من حيث الكلفة، ولكن ليس هنالك في الوقت الراهن صورة واضحة عن التمويل المخصص لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

6. يستهدف الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية بشكل رئيسي استهلاك الأغذية، ولا سيما لدعم توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها، وفقًا للبيانات الخاصة بعشرة بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

7. هناك حاجة إلى إيجاد حلول مبتكرة وشاملة ومنصفة لزيادة التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية في البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة من الجوع وسوء التغذية.

## هذا وقد دارت المداخلات والنقاشات حول عدة نقاط يتمثل أهمها في:

- أهمية متابعة المتغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة والأوضاع السياسية على مستوى العالم، لما لذلك من انعكاسات وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد المصري، وعلى قدرة الاقتصادات المختلفة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.
- الحاجة الماسة لوجود استراتيجية خاصة بالأمن الغذائي بجانب استراتيجية قطاع الزراعة، وكذلك من الأهمية بمكان العمل على التنسيق وتوحيد جهود كافة العاملين وأصحاب المصالح الخاصة بقضية الأمن الغذائي.
- لابد من الأخذ في الاعتبار نسبة المكون المائي في السلع والمنتجات المختلفة التي يتم تصديرها للخارج.
- ضرورة التفكير في استخدام نظم الري الحديثة لما لها من مزايا كبيرة في توفير المياه، وكذلك دراسة إمكانية التفكير في الاستثمار الزراعي الخارجي كأحد الحلول غير التقليدية.
- لابد من ضبط وتوحيد المفاهيم والتعاريف المختلفة المستخدمة عند دراسة قضية الأمن الغذائي ومؤشرات الجوع، وكذلك أهمية وجود منهجية واضحة ومتفق عليها عند احتساب حجم التمويل اللازم لمواجهة الجوع.
- الحاجة لدراسة قضية الأمن الغذائي وتوفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي بصورة أعمق وأشمل من خلال منظور النظم المعقدة.
- أهمية دارسة المخاطر والتداعيات الاجتماعية المُحتملة نتيجة ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية والمنتجات الزراعية المختلفة.
- العمل على تبني سياسات سعرية مناسبة تسهم في توسيع اتباع أنماط تغذوية صحية وسليمة، وكذلك أهمية العمل على رفع الوعي المجتمعي للحد من أنماط الاستهلاك الغذائي الضار.

- الحاجة الماسة لرسم وتنفيذ سياسية تجارية خارجية تضمن استمرار وصول الواردات في حالة اضطراب سلاسل الإمداد والتوريد وقت الأزمات المختلفة.
- أهمية التفكير في اتباع سياسية تجارية تعمل على تغيير نمط اندماج الاقتصاد المصري في هيكل الاقتصاد العالمي.
- أهمية العمل على توفير مناخ يساعد على المنافسة الكاملة في السوق، ويواجه الممارسات الاحتكارية المختلفة التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والمنتجات المختلفة بدون مبرر.
- أهمية الاستفادة من خبرات مؤسسات المجتمع المدني وبنوك الطعام بكل محافظة في تمكين جميع سكان المحافظة من الحصول على الغذاء الكافي بالكميات التي تلبي احتياجاتهم.
- أهمية القيام بعمل إصلاحات هيكلية في نمط الحيازات الزراعية المفتتت والمشتت واتباع نظام يعتمد الدورة الزراعية.